الاتصال العقلانى عبر الإنترنت
مقاربة نظرية فى فكر لينكولن دالبرج

وليد رشاد زكى *

تعرض هذه المقالة لمقاربة نظرية حول مفهوم الاتصال العقلاني في فكر لينكولين دالبرج، وذلك من خلال أربعة محاور، تناول المحور الأول المجال العام كمرجعية لدالبرج علي اعتبار أن الاتصال العقلاني أحد المتغيرات القيمية للمجال العام، وطرح المحور الثاني للمحددات المعيارية للاتصال العقلاني بين سياقات المجتمع الواقعي والافتراضي والتي تمثلت في ستة معايير أشتقها من فكر هابرماس ثم قام بتطويرها في المجتمع الافتراضي وحاول اختبارها بشكل نظري، وطرح المحور الثالث للديمقراطية الرقمية علي اعتبار أنها المدخل لفهم الاتصال العقلاني وتم التأكيد علي أنماطها الثلاثة: الديمقراطية الرقمية الفردية والتداولية والمضادة، وطرح المحور الرابع لإطار نظري مكمل للمجال العام لفهم الاتصال العقلاني، تم من خلاله تناول رؤية دالبرج النقدية لهابرماس وللدراسات التي تناولت الاتصال العقلاني، وطرح أيضًا تفسيرات للاتصال العقلاني مكملة للمجال العام منها تحليلات ما بعد الماركسية وما بعد البنيوية، واختتمت المقالة برؤية نقدية في مشروع دالبرج حول الاتصال العقلاني، وتتجلي أهمية هذه الدراسة في طرح فرضية نظرية يمكن اختبارها في دراسات تجريبية في المجتمع الافتراضي.

مقدمة

منذ أن هبت رياح وسائل الاتصال الحديثة على المجتمعات– والتى من أبرزها الإنترنت– انفتحت نوافذ العلوم الاجتماعية الموصدة بالتقليدية على مجموعة من المعضلات النظرية والمنهجية، فيشير واقع معظم الدراسات التجريبية التى أجريت على الإنترنت وتفاعلات المجال العام الافتراضى إلى أنها استندت على منهجيات

* مدرس علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٦.

وأطر تفسيرية تقليدية لا تتناسب مع طبيعة الوسيط الذى تتم فى إطاره التفاعلات، ولا مع طبيعة جمهور المتفاعلين، ولا أنماط التفاعل التى تتم على ساحته. ولا يغيب عن القارئ أن التفسيرات الكلية للمجتمع وقعت فى مأزق ما بعد الحداثة، إذ أن هذه التفسيرات لم تعد قادرة على تقديم تحليل علمى لما يحدث فى الواقع الافتراضى الذى شكله الإنترنت ولا ثقافته السيبرية الجديدة، فالواقع يشير إلى أن معظم دراسات الإنترنت تلهث وراء أطر فكرية شكلية لا تصلح لتفسير ما يحدث داخل تفاعلات المجتمع الافتراضى، ومنهجيات تقليدية لم تعد لتتناسب مع واقع تفاعلات المجتمع الافتراضى. تعد هذه الورقة محاولة للخروج من أطر التفسيرات التنظيرية الكبرى خصوصًا وأن النظرة التفسيرية إلى المجتمع قد عمها الاختلاف فلم يعد ينظر إلى المجتمع على أنه كل متكامل موحد، ولكنه مجموعة من النظم الفرعية المستقلة، ولا شك أن تفكيك النظرة إلى المجتمع استدعى معه تفكيك الأطر التفسيرية الموالية له.

وتحاول هذه الدراسة أن تقدم مقاربة نظرية حول الاتصال العقلانى تلك الفكرة التى بزغت من خلال رؤية هابرماس للمجال العام، إلا أن المحاولة لم تكن لتطرح فكرة الاتصال العقلاني جملة ولكنها تطرحها فى فكر عالم الاجتماع لينكولين دالبرج Lincoln Dahlberg وهنا يلوح فى الأفق سؤالان لماذا لينكولين دالبرج ولماذا الاتصال العقلانى؟ حرى بالإجابة الدقيقة أن تجيب على السؤال الأول بسؤال مؤداه من هو دالبرج؟ هو لينكولن دالبرج عمل فى أكثر من جامعة ومركز للأبحاث أبرزها جامعة كوينزلاند فى أستراليا، وجامعة ماسيى فى نيوزيلاندا، وهو باحث فى علم اجتماع الاتصال تأثر بشكل كبير فى كتاباته بهابرماس– عالم السياسة الألمانى– وخصوصًا فكرة المجال العام، كما أنه تأثر بالماركسية الجديدة وتراه فى أكثر من موضع يلجأ إليها فى التفسير، وله كتابات عديدة عن المجال العام الافتراضى، والديمقراطية الرقمية ومناهج البحث فى المجتمع الافتراضى، جاوز فى هذه الموضوعات الثلاثين مقالاً كما أنه قام بتأليف كتابين والاشتراك فى عدد من

المشروعات البحثية. ولا تعد هذه المحاولة النظرية فى الكتابة تقديمًا لدالبرج ذاته ولكنها تقدم لفكرة الاتصال العقلانى لديه وهذا ما يدفعنا للإجابة على السؤال الثانى لماذا الاتصال العقلانى?Rational Communication

إن هذه الفكرة ارتبطت بشكل كبير بالمجال العام إذ ينظر إليها على أنها جزء من البناء الهيكلى للمفهوم، وارتبطت هذه الفكرة بالأساس بالمفكر الألمانى هابرماس حيث بدت من خلال تحليله للتحول الهيكلى للمجال العام، ولكن دالبرج حاول أن يتحدث عن هذه الفكرة بشكل فاعل من خلال كتاباته الأكاديمية عبر المجتمع الافتراضى، فتراه يذهب إلى وضع معايير للاتصال العقلانى النقدى عبر الإنترنت وتراه يربطها بشكل أساسى بمسألة الديمقراطية الرقمية، وأن أكثر ما يلفت الانتباه فى مشروع دالبرج حول الاتصال العقلانى أنه تارة يذهب ليفسر الاتصال العقلانى عبر الإنترنت من خلال أطر تفسيرية أخرى مثل ما بعد الماركسية، وما بعد البنيوية، وتارة يستخدمها لا ليفسرها ولكن ليفسر بها بعض التفاعلات التى تتم فى سياقات المجتمع الافتراضى. ولعل الصعوبة الأساسية فى هذا الطرح تكمن فى أن هذه الفكرة لم يتناولها دالبرج بشكل مستقل ولكن تناولها فى مواضع كثيرة عبر مشروعه العلمى، وهنا ستحاول هذه الدراسة أن تفتش فى المشروع الفكرى لدالبرج للوقوف على المحددات النظرية للمفهوم وتقديمه إلى الباحثين فى مجال دراسات الإنترنت كإطار تفسيرى جديد من الممكن أن يسهم فى استنفار التفكير حول تقديم تحليلات تتناسب مع سياقات مجتمع الإنترنت. ونلحظ أن أفضل ما فى هذا التفسير أنه يأخذ فى اعتباره الخصوصية المجتمعية فدائمًا ما يذهب دالبرج فى مشروعه العلمى إلى التأكيد على أن تفسير العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع يجب ألا ينفصل عن السياق الاجتماعى الأوسع والمتمثل فى المجتمع الواقعى، فلم يكن القصد من هذه الفكرة تقديم نموذج غربى أكثر من كونه محاولة لتقديم مرونة تفسيرية تضع فى اعتبارها الخصوصية الثقافية لطبيعة مجتمعنا.

أولاً: المجال العام كمرجعية للاتصال العقلانى عبر الإنترنت

لم يكن من نافلة القول الحديث عن المجال العام Public Sphere فى محور مستقل عند تحليل الاتصال العقلانى وتتبع أهمية هذه الفكرة من جهتين تتمثل الأولى فى أن الاتصال العقلانى كمقاربة نظرية من المتغيرات الداخلة فى تركيبة مفهوم المجال العام، أما الثانية فتتمثل فى دالبرج ذاته، إذ أنه تأثر بشكل كبير بهابرماس واعتبره المرجعية الأساسية لفكرة الاتصال العقلانى وبدا ذلك بوضوح فى العديد من كتاباته، ومن واقع هذه الزاوية لا يمكن السير فى تفسير الاتصال العقلانى إلا من خلال المجال العام فهذا من شأنه أن يفرش طريقًا ممهدًا للقارئ لاستيعاب مقاربة الاتصال العقلانى.

ارتبط اسم المجال العام بالمفكر الألمانى جورجين هابرماس* Jurgen Habermas، إذ ظهر هذا المفهوم جليًا فى كتابه تحولات المجال العام الذى طبع عام ١٩٨٩، وصدرت منه أكثر من طبعة، وترجع جذور هذه الفكرة عند هابرماس فى أطروحته للأستاذية عام ١٩٦٢. ولعل المتأمل لواقع المفهوم يدرك أن ما كُتب عن هابرماس أكثر مما كتبه هابرماس فى فكرة المجال العام. ونلحظ قلة فى الكتابات التى تناولت نظرية هابرماس فى الفعل التواصلى على الرغم من أنها من

* تجدر الإشارة إلي أن مفهوم المجال العام من المفاهيم التي تتردد بشكل كبير علي ألسنة العديد من المفكرين في مصر، ولم توجد حتي الآن مشروعات قومية بحثت أو اختبرت فرضيات هذا المفهوم لا علي المستوي الاجتماعي ولا السياسي، وأول احتكاك بهذا المفهوم في ساحة علمية كان من خلال المؤتمر الذي نظمه مركز البحوث والدرسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية حول تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي في الفترة من ١٢:١١ ديسمبر ٢٠٠٧ وكانت أبرز مساهمات علم الاجتماع خلال هذا المؤتمر تلك التي قدم لها الأستاذ الدكتور أحمد زايد في محاضرته الافتتاحية للمؤتمر وورقتين قدم للأولي الدكتور خالد كاظم حول المجال العام وعلاقاته بتبدلات رأس المال الدينى في مصر، والثانية لكاتب هذا المقال حول المجال العام الافتراضي.

أبرز إسهاماته وهى مكملة لفكرة المجال العام، وربما يكون الفعل التواصلى حديث لمقال مستقبلى.

لقد عرف هابرماس المجال العام البرجوازى على أنه "منتدى للمواطنين يطرحون فيه مطالبهم من الدولة يجتمع فيه الناس معًا كجمهور، وينتظم المجال العام من أعلى ضد السلطات العامة، يشترك فيه الجمهور فى الحوار عبر القواعد العامة التى تحكم العلاقات فى مجال تبادل السلع ومجال العمل الاجتماعى"[١]. كما وصفه هابرماس بأنه "المجال الذى يسبق أى أمة ويتجاوز الاختلافات ويدعو إلى المثالية وتتسم حواراته بالإيمان والمساواة بين الجنسين وقضايا المرأة ويظهر هذا المستوى عندما تتجاوب المؤسسات الرسمية مع المواطنين، وشبهه بأنه فضاء يكافح من أجل تحقيق الحرية والعدالة"[٢].

ويكشف التأسيس التاريخى للمجال العام عند هابرماس عن كثرة المعانى المتلاقية فى فكر واحد، وترجع أصولها وجذورها إلى مراحل تاريخية متنوعة. ولقد كتب هابرماس فى كتابه أن التطبيقات الأولى للمفهوم ظهرت مع الحضارة الإغريقية فى الحياة العامة وارتبط المجال العام فى هذه الحضارة بالأسواق، كما تشكل أيضًا فى المناقشات والجلسات فى المحاكم. وعبر العصور الوسطى كلها كانت تطبيقات المجال العام تقتصر على (الجمهور المشترك)، وتم استخدام هذا المفهوم فى القانون الرومانى، إلا أن المفهوم بالمعنى القانون الفنى نشأ مع الدولة المدنية وظهور المجتمع المدنى. ولقد أشار هابرماس إلى أن التطبيق الأكبر للمفهوم ظهر فى القرن السابع عشر فى فرنسا لدى الجمهور الذى قصد بهم نقاد الفن والأدب وبرز بشكل كبير فى مسارح باريس التى كانت تجمع بين النبلاء وطبقة عليا برجوازية شغل أعضاؤها مسارح باريس. كما ظهرت تطبيقاته فى فرنسا فى الصالونات وأبرزها قاعة فندق دى رامبوليت التى كانت قاعة احتفالات ملكية ثم تحولت إلى صالون فكرى. وقد أشار هابرماس إلى ظاهرة انتشار الصالونات فى القرن الثامن عشر حيث

أصبحت ساحة للمجال العام. ثم انتشرت أيضًا هذه الصالونات فى بريطانيا وبلغت عصرها الذهبى فى فرنسا وبريطانيا ما بين عام ١٦٨٠ و١٧٣٠، وكانت الصالونات فى الدولتين فى البداية مقرًا للنقد الأدبى ثم انتقلت بعد ذلك للنقد السياسى وبدأت تلعب دورها فى تشكل المجال العام. إلا أن هابرماس رأى أن تشكل المجال العام بشكل بارز جاء مع ظهور المجتمع المدنى الذى انفصل عن الدولة [٣].

لقد اتسعت بعد ذلك الموائد والصالونات والمقاهى التى اختلفت فى الحجم والتركيب والسياسات وأسلوب إجراءاتها وتوجهاتها الفكرية، ولكن كان يدار داخلها مناقشات منظمة بين الخاصة من الناس وكانت تميل إلى أن تكون مستمرة وكانت تمتلك عددًا من المعايير المؤسساتية النظامية المشتركة فيما بينها منها:

١- حافظت هذه المؤسسات على نوع المخالطة الاجتماعية الذى لم يعط للمكانة اعتبارًا، وحل محل الاهتمام بالمكانة ما اسماه هابرماس بالمساواة الإنسانية المشتركة.

٢- أن المناقشات داخل المجال العام افترضت حلولاً لمجموعة من الموضوعات والمشكلات التى لم يتم بحثها حتى ذلك الحين.

٣- شكلت المنتديات شكلاً جديدًا من التمثيل البرجوازى، ويرى أنه كلما استطاع الجمهور أن يؤسس ذاته على نحو نظامى مؤسساتى كجماعة مستقرة وكلما كان الفرد واعيًا بأنه جزء من الجمهور الأكبر كلما سهل ذلك تشكل المجال العام[٤].

لم نستطع أن نبرح هذا العنصر دون أن نؤكد أن مفهوم المجال العام ارتبط بمجموعة من المتغيرات القيمية الداخلة فى تركيبه ولعل أبرز هذه المتغيرات هو الاتصال العقلانى حيث افترض هابرماس أن هذا الاتصال العقلانى هو الذى يؤسس لفكرة المجال العام المعيارى، ولعل أفكار هابرماس لم تخل من الانتقادات فقد تواترت الكتابات حول المفهوم ، فعلى الرغم من أن هذا المفهوم نجح فى تقديم العديد من

التفسيرات المقبولة على الصعيد الواقعى لكثير من القضايا الاجتماعية والسياسية، وعلى الرغم من ارتباط المفهوم بالدولة المدنية الحديثة فإنه لم يسلم من الانتقادات. فقد ذهبت جالانا سينكوبوفو Sinekopovo (٢٠٠٦) عند حديثها عن بنية المجال العام بالقول إن هابرماس كان لديه تحيز غائى ونظرة مثالية، يصعب الوصول إليها فى الواقع حيث ظهر من خلال كتاباته أن هذا المفهوم هو مبدأ الكمال[٥] وأكد على ذلك المنحى خالد كاظم (٢٠١١) عندما أشار إلى أن فكرة المجال العام فكرة يوتوبية أغفلت الفروق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الأفراد[٦]. كما أكد على هذه الوجهه جيربسا Gerbesa (٢٠٠٤) بقوله "إن عدم تجانس الجمهور يعد إحدى صعوبات تشكل المجال العام، كما أشار أيضًا إلى أن المجال العام البرجوازى لابد أن يقيم فى سياقه التاريخى، ويبدو أن هذه الأفكار غير مقبولة فى الديمقراطيات الحديثة"[٧].

ولقد جمع سالفياتورى فى كتابه المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثولكية والإسلام– والذى ترجمه الدكتور أحمد زايد– أوجه القصور التى توجهت إلى مفهوم هابرماس للمجال العام فى النقاط التالية:

١– عدم التفات هابرماس إلى المجالات العامة المؤسسة على الطبقة أو النوع والتى تشكل ميادين بديلة تنتج عن أحادية النمط المثالى البرجوازى المسيطر.

٢– التقليل من شأن الفروق القومية والتاريخية بين النماذج المختلفة للمجالات العامة الحديثة.

٣– عدم الاهتمام بالتداخل المعقد بين المجالات العامة المحلية والقومية وعبر القومية.

٤– المنحى المعيارى بتوصيف المجال العام على أنه متفرد فى الحضارة الغربية الحديثة فقط [٨] ونختم هذه الرؤية النقدية بما ذهب إليه سيمون سيسن Simon Susen (٢٠١١) من أن مشروع هابرماس استطاع أن يفسر واقعًا حديثًا فى

مرحلة الحداثة الغربية المتقدمة ولم يفلح فى تفسير واقع ما بعد الحداثة، كما أن المجال العام يخدم على مستوى الممارسة مصالح المجموعات المهيمنة فى المجتمع، ولم يعط اعتبارًا كبيرًا لكثير من الوسائل القمعية فى الحياة اليومية[٩]. وفى هذا السياق لا ننكر أن دالبرج قدم رؤيته النقدية للمجال العام عند هابرماس، ولكن سنحاول أن نرصد هذه الرؤية عبر كتابات دالبرج فى سياق آت.

ثانياً: المحددات المعيارية للاتصال العقلانى بين هابرماس ودالبرج

تبنى دالبرج مفهوم هابرماس فى الاتصال العقلانى حيث عرفه على أنه "كل مشاركة فى حديث عملى بطريقة أخلاقية وفق افتراضات واقعية وشروط معيارية"، فإذا كان هابرماس تناول هذا المفهوم من منظور واقعى فقد تناوله دالبرج من منظور افتراضى، حيث ذهب إلى أن الاجتماعيين لا يستبعدون على الإطلاق دور الاتصالات فى تحسين الرأى العام الذى يتشكل وفق الحديث العقلانى الرشيد ويشكل الرأى العام ويسهم أيضًا فى اتخاذ قرارات رسمية [١٠] .

تحاول هذه الوجهة أن تقدم لمفهوم الاتصال العقلانى بنظرة معيارية ثم مقارنة هذه النظرة المعيارية بالممارسة الواقعية مرورًا بكلٍ من المجتمعين الواقعى والافتراضى، وفى هذا السياق يرى دالبرج أن ثمة معايير للعقلانية الرشيدة فى الاتصال، استقى هذه المعايير من أفكار هابرماس وقام بتطويرها ومحاولة اختبارها على شكل افتراضات نظرية فى السياق الافتراضى ويمكن عرض هذه المعايير عبر السياق التالى:

أ- الحكم الذاتى: أولى معايير تحقيق الاتصال العقلانى يتمثل فى فكرة التحرر، ذلك المعيار الذى أطلق عليه دالبرج الحكم ذاتى من المعايير والقوة الاقتصادية Autonomy from state and economic power حيث يرى أن الحديث

العقلانى يجب أن يستند على مخاوف المواطنين كجمهور وكفاعلين والتحرر من قيادة المال والأجهزة الإعلامية والقوة الاقتصادية التى تسيطر على عملية السوق، وعند سحب هذا المعيار من العقلانية على المجتمع الافتراضى يرى أن هناك تهديدًا لهذا المعيار إذ أننا ندرك فى بعض الحالات استبدال للحديث العقلانى الرشيد عبر الإنترنت بالرقابة التى تهدد بطبيعة الحال حرية الكلام وحرية التفاعل، فالمشكلة القائمة فى هذا السياق أن الإنترنت يهمش أحيانًا الأحاديث العامة أو يدمجها ضمن أشكال "مخصخصة" من الترفيه والتجارة، ويستشهد دالبرج على ذلك بأنه من الصعوبة أن تجد موقعًا لم تتخلله إعلانات تجارية، وعلى الرغم من هذه الصعوبة ترى الآلاف من الناس يستخدمون البريد الإلكترونى والمجموعات الإخبارية والدردشة من دون أن يكونوا أعضاء فى أحزاب سياسية، إلا أن المعضلة النظرية فى هذا المعيار فى تحققه بشكل معيارى مثالى عبر الإنترنت تتمثل فى كون الحديث عبر الإنترنت يفتقد إلى العقلانية المرنة ويعتمد على قيم استطرادية [١١] وللتحرر من هذه القيم وكل القنوات القسرية داخل مناقشات الإنترنت يجب التحرر من التهديدات والهيمنة والتلاعب، فالرشد الصريح يجب أن يكون خارج كل قوى الإجبار الرسمية [١٢].

ب-الصلاحية الأخلاقية للتبادل والنقد: إن الحديث العقلانى يتضمن بالأساس نقدًا متبادلاً، على ألا يكون هذا النقد من أجل النقد ذاته ولكن يكون مدعومًا بأسباب جوهرية تفضى إلى نتائج إيجابية، فالقابلية للنقد تفتح المجال أمام مناقشات بعيدة عن أشكال الدوجماتية [١٣]، على أن تكون هذه الصلاحية للنقد والتبادل قائمة على معايير عقلانية ومنطقية، وهنا يذهب هابرماس قائلا" إن معايير العقلانية والمنطق، وأشكال القانون التى أراد الجمهور أن يحتكموا إليها تكشف عن معناها الاجتماعى فقط فى تحليلات المجال العام البرجوازى ذاته، خاصة فى إدراك حقيقة أنهم أفراد خصوصيون ارتبطوا ببعضهم البعض فى المجال العام

كجمهور[١٤]. وعند سحب هذا المعيار على المجتمع الافتراضى نجد أن قائمة عناوين البريد الإلكترونى ومواقع الدردشة ومواقع التواصل الاجتماعى تعد وسيطًا جيدًا للحوار تتم بين عدد كبير من الأشخاص، يحدث بينهم تبادلات لها – علي حد تعبير دالبرج – بعُد ثقافى، وأن مواقع الإنترنت ذاتها تعد بمثابة معركة أفكار، فهذا المعيار كأحد معايير العقلانية متحقق إلى حد كبير فى تفاعلات الإنترنت ويفتح طريقًا أمام تفاعلات أكثر عقلانية وأقل دوجماتية [١٥].

ج- الانعكاسية: لتحقيق العقلانية فى الاتصال يجب أن يفصح المتفاعلون بشكل أساسى عن قيمهم الثقافية ومصالحهم، وهنا يذهب دالبرج إلى أن هذه العملية فى المجتمع الافتراضى ليست سهلة المنال إذ أنها تختلف تبعًا لمواقع الناس، فشكل التفاعلات عبر الإنترنت يختلف عن تفاعلات الوجه بالوجه، فتفاعلات الإنترنت فى غالبيتها تفاعلات لا توافقية – إلى حد كبير– إذ أنها تتيح للأفراد فسحة من الوقت للتفكير خاصة فى المشاركات المكتوبة عبر غرف الدردشة، وهنا تبدو مشكلتان أساسيتان: الأولى تتعلق بقراءة المحادثة حيث إن بعض المتفاعلين لا يقرءون جل المحادثات أو يكشطون بعضها، والثانية تتمثل فى شكل وطبيعة المحادثات عبر الإنترنت حيث وصفها بأنها تفاعلات لا خطية يمكن أن تتضاعف ويمكن أن تتباعد ويمكن أن تتداخل. وعلى الرغم من هاتين المشكلتين، فإن الإنترنت يخلق أيضًا ميزتين للمتفاعلين داخل ساحاته تتمثل الأولى فى قراءة المحادثات والتعليقات فى الوقت الذى يناسبهم وبطريقتهم الخاصة، بينما تتمثل الثانية فى القدرة على فتح باب للمناقشة مع أكثر من فرد فى نفس الوقت. ولعل الممارسة فى هذا المعيار تكشف أيضًا عن ملاحظة متعلقة بفكرة اللغة فتفاعلات المحادثات المكتوبة تعانى من تفكيك اللغة فهى على حد تعبير دالبرج تفاعلات مفككة نحويًا[١٦].

د- مثالية التفاعل: تعد المثالية منحى معياريًّا فى تحقيق الاتصال العقلانى وهذا ما دعا دالبرج إلى أن يفرد لها عنوانًا أسماه "أخذ الدور المثالى -Ideal role taking" ذلك الدور الذى ينطوى على فكرة الالتزام فى حوارات المجال العام، بحيث يستمع الأفراد إلى بعضهم البعض باحترام ويستوعبون الحجج المنساقة من بعضهم البعض حول القضايا المثارة (١٧) ومما لا شك فيه أن هذا الدور المثالى لا يتعارض مع فرضية الحرية التى تعد من المتغيرات البنائية للمجال العام فعلى الرغم من أن العقلانية تتحقق من خلال الالتزام فإنها ترتبط أيضًا بالحرية وهذا ما دعا هابرماس إلى التأكيد علي فكرة الحرية الجمعية (١٨). وعند اختبار هذا المعيار فى المجتمع الافتراضى يذهب دالبرج إلى أن الإنترنت منح الفرص للأفراد أن يتحركوا بين المجموعات الإخبارية والقوائم البريدية والدردشة، فهناك فرص لتنويعات اجتماعية أكثر فالاستماع إلي الآخرين حاضر فى تفاعلات الإنترنت، إلا أن البعض يرى أن الالتزام ذا المغزى داخل المجتمع الافتراضى أمر صعب وذلك بسبب قلة العلاقات الجسمانية عبر الإنترنت، ولكننا نرى أن دالبرج يستند إلى مقولة كلارك بأن المشاركين فى تفاعلات المجتمع الافتراضى ملتزمون بالآخرين إلى حد أنهم يدعمون بعضًا فى الولادة والمرض والمواساة عند الوفاة . ويذهب إلى أن هذا الدور المثالى ليس من الصعب تحقيقه من أجل اتصال عقلانى ولكن بثلاثة ضوابط : الأول يتمثل فى استمرارية التفاعلات إذ يجب أن تكون التفاعلات التى تتم داخل غرف المحادثات أو تعبر مواقع التواصل الاجتماعى غير عابرة وتؤسس لعلاقات تتسم إلى حد كبير بالديمومة، والثانى يتعلق بفكرة الاستماع العقلانى أى التفاعل المحترم وهذا يحيلنا بقوة نحو فكرة الصلاحيات الأخلاقية، والثالث يتمثل فى الانفتاح وهذا متحقق إلى حد كبير فى تفاعلات الإنترنت اللاخطية (١٩).

هـ-الإخلاص: يرتبط هذا المعيار كأحد معايير الاتصال العقلانى ببذل جهد مخلص فى الإعلان عن كل المعلومات كما يرتبط بفكرة الإعلان عن صدق النوايا والمصالح والحاجات والرغبات(٢٠). ومما لاشك فيه أن فكرة الإعلان عن صدق النوايا كأحد معايير الاتصال العقلانى أمر صعب التحقق منه علميًا، ولكن فى الحقيقة هذه الفكرة تتسق مع طبيعة فحص دالبرج لمعايير الرشد فى المجال العام حيث يذهب قائلا" "لا أفضل فحص مكانة المفهوم بطريقة مباشرة، ولكن أبحث عن الشروط العملية للمفهوم فى الحياة اليومية".

وفى هذا الإطار يشير إلى أن المجال العام هو "تحليل نقدى للاتصال الديمقراطى اليومى" لذلك فلا يستدعى الاندهاش أن يتحدث عن الرغبات أو النوايا أو غيرها من قضايا الاتصال التى يصعب قياسها بالأساس (٢١) وعند سحب هذا المعيار كأحد معايير العقلانية فى المجتمع الافتراضى نجد أن هناك اختلافات فى هذا السياق بين الأفراد، فهناك أفراد تتفاعل على خلفية نوايا حقيقية، ويعبرون بشكل واضح عن مصالحهم وحاجاتهم ورغباتهم، وهناك آخرون مضللون عمدًا، يستغل هؤلاء المضللون تفاعلات الإنترنت ذات التحكم فى الهوية فى تغيير هوياتهم وهذا قد يقوض العملية التداولية الكاملة، فالإنترنت يعطى لكل فرد هوية خارج الجسمانية، وعلى الرغم من ذلك يجادل دالبرج بأن تغيير الهوية يسهم بشكل فاعل فى التنفيس عن مكبوتات النفس، إلا أنه أقر بأن مسألة مكر الهوية من المسائل التى تؤثر بشكل أساسى على العقلانية فى التواصل عبر المجتمع الافتراضى(٢٢).

و-المساواة وعدم التفاوت: يتطلب الاتصال العقلانى اختفاء التفاوتات فى فعل التواصل وهذا ما ذهب إليه دالبرج وأطلق عليه الإدراج والمساواة الاستطرادية Discursive inclusion and equality، ويتمثل هذا المعيار فى أن كل مشارك فى تفاعلات المجال العام له الحق فى تقديم استجواباته خارج القيود الرسمية أو الشكلية. وعند سحب هذا المعيار على تفاعلات الإنترنت نجد أن محادثات

الإنترنت تواجه حساسية اجتماعية نظرًا لمسألة التفاوتات الثقافية، فالتفاعلات التى تتم خارج الإنترنت تنعكس على المجتمع الافتراضى، وخصوصًا مسألة التفاوتات، فهناك العديد من دول العالم لا زالت فيها البنية التحتية للاتصال بالإنترنت ليست قوية، كما أن النفاذ إلى تفاعلات المجتمع الافتراضى يحتاج بالأساس إلى رأس مال ثقافى، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك اعتقادًا بأن اختفاء الهوية عبر الإنترنت قد يسهم فى تحقيق المساواة، فاختفاء الجسمانية عبر الإنترنت يجعل الناس جميعًا نظائر، ليس معنى ذلك أنه لا توجد أشكال للتمييز داخل ساحات المجتمع الافتراضى، فالقوة فى العوالم غير المتصلة قد تنعكس على العوالم المتصلة. إلا أن دالبرج يرى أن الإنترنت رغم كل ذلك أسهم فى إعادة إنتاج العلاقات، فقد جذب عددًا كبيرًا من الذين لديهم قضايا فى الواقع، فهناك من يدافعون من خلاله عن المساواة بين الجنسين وحقوق السود وغيرها من القضايا (٢٣).

من هنا نلحظ أن دالبرج استوعب فكر هابرماس فى الاتصال العقلانى وحاول أن يختبر هذه المعايير فى المجتمع الافتراضى إلا أن هذه المعايير ينقصها البحث التجريبى للتحقق من مدى توافرها بشكل أساسى فى المجتمع الافتراضى.

ثالثاً: الاتصال العقلانى على خريطة الديمقراطية الرقمية

تعد الديمقراطية الأساس الذى قامت عليه النظرة المعيارية للمجال العام عند هابرماس، إذ أنها تمثل الإطار المرجعى للاتصال العقلانى، فهذا النمط من الاتصال يحتاج إلى أجواء من الحرية والديمقراطية، وعند الحديث عن هذه المقاربة فى المجتمع الافتراضى نتحدث إلى ما ذهب إليه دالبرج عن الديمقراطية الرقمية، فى عنصرين: يتعلق الأول بأنماط الديمقراطية فى علاقاتها بالاتصال العقلانى حيث ميز دالبرج بين ثلاثة أنماط من الديمقراطية الرقمية المتحققة عبر الإنترنت، فى حين

يطرح المحور الثانى لتأثير هيمنة الشركات على الإنترنت فى علاقته بالاتصال العقلانى.

١-الديمقراطية الرقمية كمحفز للاتصال العقلانى: يعرض هذا الجزء للديمقراطية الرقمية عبر ثلاثة أنماط: يتمثل الأول فى الديمقراطية الرقمية الفردية، والثانى فى الديمقراطية الرقمية التداولية والثالث فى الديمقراطية الرقمية المضادة عبر السياق التالى:

أ- الليبرالية والديمقراطية الفردية: أشار دالبرج إلى إن الإنترنت قد أتاح فرصة أمام تحقيق الديمقراطية الرقمية الفرديةindividualist digital democracy، حيث ذهب إلى أن هناك تمكينًا للأفراد عبر المجتمع الافتراضى والإنترنت بشكل عام ومردود هذا التمكين يتمثل فى الحصول على المعلومات والتنافس السياسى وتشكيل الرأى العام واختيارات الأفراد وذلك ما أتاحته لهم فرص مثل التصويت الالكترونى والتعليقات على الصفحات المختلفة، والبريد الإلكترونى والاحتجاجات عبر الإنترنت. فالديمقراطية الرقمية ترتبط بالاتصال العقلانى الفعال عبر مشاركات فردية واقعية عبر الإنترنت تجتمع هذه المشاركات فى ارتباطات مدنية وممارسات جماعية، ويمكن أن نستدل هنا بالهواتف المحمولة وكاميرات التصوير صغيرة الحجم التى تُستخدم كأدوات لتصوير الانتهاكات الحقوقية وإرسالها إلى المسئولين، فالاتصال العقلانى له تأثيره النفعى حيث يعكس بذلك قيمة المحاسبية [٢٤]. ويمكن التأكيد هنا بما ذهبت إليه دراسة لاجوس وزملائه Laghos (٢٠١٤) حيث أشار إلى أن الإنترنت يلعب دورًا أساسيًا فى تجسير العلاقة بين التقنية والمجتمع واستشهد بالدور الذى لعبه الإنترنت فى ثورات الربيع العربى وتحريك المشهد السياسى، وهنا يمكن التأكيد على أن الإنترنت يعتبر أداة من أدوات الديمقراطية الرقمية والتغير السياسى وليس سببًا فى حدوث التغيير السياسى [٢٥].

ومما لا شك فيه أن هذا النمط من الديمقراطية له بعده العالمى، إذ أن الديمقراطية الرقمية يمتد تأثيرها إلى النظام العالمى، وتلعب دورها البارز فى إثارة الرأى العام العالمى، ولها تأثير على صانع القرار وضرب دالبرج مثالاً على ذلك بالمنتديات والأحاديث التى تتم عبر الإنترنت حول موضوعات معينة عالمية مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض والتغيرات المناخية، والإغاثة من الكوارث الطبيعية [٢٦].

إن الديمقراطية الرقمية الفردية بالمعنى المنصرف لم يكن دالبرج متفائلاً بها بشكل كامل إذ أن الاستفادة منها فى تطوير اتصال عقلانى رشيد يتوقف على درجات الرقابة على الإنترنت، وفى هذا ذهب إلى أن خطابات الإنترنت التحررية عليها درجة من درجات الرقابة الحكومية، كما ذهب إلى أن أحاديث المجموعات الافتراضية التى يخرج منها رأى عام تجد أن تفاعلاتها هى التى تتم فى أفضل الأحوال، ورغم التشاؤم من إمكانية الرقابة على تفاعلات الإنترنت فإنه بدا متفائلا عندما أشار إلى أن هناك مبادرات فردية تحدث عبر الإنترنت تلعب دورها البارز فى المجتمع وضرب على ذلك مثالاً ببعض المبادرات من موقع أميركا أون لاين ونيوزيلاندا [٢٧]. ويمكن الإشارة هنا إلى أن الإنترنت لعب أيضًا دوره البارز فى مصر بعد الثورة وظهرت مجموعة من المبادرات الشبابية وارتباطات مدنية تحركت من المجتمع الافتراضى إلى الواقعى.

إن الإنترنت فى نظرته المعيارية كما ظهرت فى محدداته يسهم فى تشكيل الخطاب العقلانى النقدى Rational Critical Discourse فممارسات الإنترنت تسهم فى تحقيق نموذج الاتصال الديمقراطى فى المجال العام [٢٨]، ومما لاشك فيه أن هذه العقلانية النقدية يمكن أن تسهم بشكل فاعل فى تشكيل الرأى العام المعيارى، وهنا يذهب دالبرج إلى أن نجاح المجال العام

يتوقف على الاعتراف المتبادل بين الأفراد بشكل معيارى، ولا يكفى هذا الاعتراف ولكن لابد من تحقيق المشاركة الفاعلة أيضًا حول القضايا المطروحة عبر المجال العام، واستمرارية الحديث فى المجال العام تتوقف على مدى الديمقراطية المتوفرة، فغياب الإجبار يمكن أن يضمن حديثًا مستمرًا فى المجال العام الذى قد يؤدى إلى إجماع، وهذا الإجماع إذا ومتى تحقق – حتى لو بشكل متدرج– يعنى ظهور الرأى العام مع الأخذ فى الاعتبار أن رشد الرأى العام لا يعتمد الوصول إليه بالدرجة الأولى على الاجماع العقلانى فى كل القضايا المطروحة على الرأى العام [٢٩].

ب– الديمقراطية الرقمية التداولية والتحرك صوب المجال العام: لم تقتصر الديمقراطية الرقمية على الفردية ولكن هناك نمطاً آخر من الديمقراطية الرقمية أطلق عليه دالبرج الديمقراطية الرقمية التداولية Deliberative Digital Democracy، يظهر هذا النمط من الديمقراطية من خلال التداول عبر الإنترنت بالشكل الذى يسهم فى تكوين الرأى العام، حيث يرى دالبرج أن الديمقراطية التى تتشكل من خلال الأفراد يمكن أن تتجاوزهم وتعبر إلى المجال العام ولا يتم ذلك إلا من خلال الاتصال الرقمى العقلانى فى المحادثات، وساق فى هذا الإطار مجموعة من الأمثلة التى تظهر من خلالها الديمقراطية بمعناها التداولى من خلال الحديث حول المشروعات التى تطرحها الحكومات للتشاور حولها عبر سياقات الإنترنت، كما طرح أيضًا مثالاً بمنتديات مجتمع محاضر جلسات البرلمان البريطانى، وتجدر الإشارة إلى أن كل تفاعلات الديمقراطية التداولية ليست مثالية إذ تقل هذه المثالية عند متابعة التعليقات التى تتم على الصحف أو فى الأحاديث العرضية أو مجموعات المصالح السياسية، فالديمقراطية التداولية تتوقف على مدى الصلاحية والدور المستقل والفعال الذى تلعبه فى المجال العام [٣٠]. هذا ولم تقتصر الديمقراطية

التداولية الرقمية على التشاور فى القضايا ذات الطابع الحكومى ولكن هناك تداولات غير حكومية تأخذ نصيبها من التداول، ونضرب على ذلك مثالاً بالقضايا التى يطرحها المجتمع المدنى عبر سياقات الإنترنت والتى تسهم بشكل أساسى فى تطوير الواقع أو نقده أو جمع الرأى وتعبئة الناس حول بعض المشروعات الناجعة [٣١].

ج-الديمقراطية الرقمية المضادة: Counter-Publics Digital Democracy

طرح دالبرج هذا المفهوم من منطلق أنه يمثل تحديًا لأنماط الديمقراطية الأخرى والتى تتمثل فى الديمقراطية التداولية والفردية على المستوى الرقمى، وتجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية الرقمية المضادة تستند على فرضيتين أساسيتين تتمثل الأولى فى الاستثناءات حيث نرى أن هناك تحديات أمام تنظيم العلاقات الاجتماعية والعقلانية تتمثل فى بعض الممارسات الخاطئة، كما تتمثل فى مسألة تجهل الهوية، فى حين تتمثل الفرضية الثانية فى الحالة العدائية لدى بعض الجماهير لتكوين هويات بديلة ومحادثات مضادة لمحادثات المجال العام. ولعل هذه الرؤية تؤكد على أن الإنترنت قد فتح المجال أمام أصوات قد تم استثناؤها من المحادثات، وقد شكل الإنترنت جمهورًا يمكن تسميته بالجمهور المضاد ونقصد به الجمهور الذى يستغل الإنترنت فى عمل مبادرات اجتماعية رقمية بواسطة الآليات التى يوفرها الإنترنت مثل البريد الإلكترونى أو مواقع الويب أو مواقع التواصل أو التسجيلات الصوتية، وأبرز مثال لهذه الديمقراطيات المضادة يتمثل فى حركة ضد العولمة والحركات التى تأسست ضد الرأسمالية العالمية، فهذه الحركات تجلب الانتباه إلى الأصوات التى تم استبعادها من الواقع[٣٢]. ويمكن الإشارة إلى أن هذا النمط من الديمقراطية الرقمية لا يشمل الديمقراطيات التداولية فقط، ولكن يشمل أيضًا الديمقراطيات الفردية، إذ وجد الأفراد فى المجال العام

الافتراضى مجالاً لتكوين وجهات مضادة ضد قضايا مرفوضة لديهم، وهنا نؤكد أن هذا لم يحدث إلا في التفاعلات ذات العقلانية، فالديمقراطية المضادة الفاعلة التى تنطلق من رؤى وقضايا واقعية وتطالب بحقوق منقوصة لا تبعد عن دائرة العقلانية ولكنها تقع تحت دائرة العقلانية النقدية التى تسهم فى تغيير الواقع، كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أن هناك ديمقراطيات رقمية مضادة تتحرك على مرجعيات وخلفيات غير أخلاقية أى خارج الصلاحية الأخلاقية للتفاعل، وتستغل تجهل ومكر الهوية فى التسلية والترفيه الهدام أو الأحاديث الكاذبة المشوهة وقد تنطلق من أهداف ذات أغراض سياسية هدامة كإطلاق الشائعات أو تزيف الرأى العام وطرح قضايا لإثارة المجال العام وإبعاده عن قضايا كان ينبغى التركيز عليها، ولا شك أن الديمقراطية المضادة قد تكوم مؤسسية وقد تكون عشوائية، فالعشوائية يغلب عليها عملية تمضية الوقت فقط فى حين تتحرك المؤسسية وفق أهداف واستراتجيات محددة تحاول بها السيطرة على المجال العام .

ويمكن فى هذا الإطار الاستشهاد بالمفهوم الذى طرحه دالبرج حول الجيوب التداولية، وهنا بدا على غير ما سلف أكثر تشاؤمًا من واقع الديمقراطية الرقمية المضادة، حيث رأى أن كثرة التداول وتشرذمه يؤدى إلى ما أسماه الجيوب التداولية المعزولة Deliberative Enclaves، التى تلعب دورها فى التأثير على المجال العام وتحوله إلى مجال عام ممزق [٣٣].

٢- الكولونية وجدل الاتصال العقلانى: يطرح هذا العنوان للعلاقة بين ثلاثة متغيرات جادل دالبرج حولها تتمثل فى الديمقراطية الرقمية بالمعنى المحدد سابقًا والكولونية والاتصال العقلانى، فتراه يرى أن هناك جدلاً يدور حول استعمار الشركات لواقع الإنترنت بما قد يؤثر على طبيعة الديمقراطية الرقمية والاتصال العقلانى، ولقد أفرد لهذا الجدل عنوانًا أطلق عليه "أطروحة الاستعمار عبر الإنترنت

Corporate Colonization Thesis" طرح هذا العنوان لوجهتى نظر حول مدى تأثير الكولونية على الاتصال العقلانى، حيث أنقسم المنظرون إلى فريقين: الأول يتجه وجهة تفاؤلية والثانى يحلق فوق وجهات تشاؤمية، فالتوجهات النظرية للعلماء الذين اهتموا بمسألة الديمقراطية الرقمية يجتمعون على أن تحققها يتوقف على تهيئة المجتمع لها من خلال إتاحة مجال حيوى من الاتصال العقلانى النقدى، ذلك الاتصال يعطى متنفسًا تستمد منه الديمقراطية حيويتها فخصخصة وسائل الإعلام من شأنها أن تقوض المجال العام وبالتالى الاتصال العقلانى[٣٤].

أما عن الوجهة التفاؤلية التى تبناها التنظير فترى أن الإنترنت يسهم بشكل أساسى فى تفاعلات المجال العام، وذلك ردًا على مزاعم الذين يرون أن الإنترنت يسهم فى تقويض المجال العام، فالإنترنت شكَّل طريقًا سهَّل الوصول فى عملية الاشتراك السياسى والمشاركة فى الأحاديث العامة، فهو منتج ديمقراطى حيوى، فالإنترنت يحتوى على مصادر مختلفة للمعلومات ووسيط جيد للترفيه ويرسل المعلومات فور وقوعها حول العالم، وأصبح أداة أساسية من أدوات المعارضة، يسمح نسبيًا بالاتصال خارج السيطرة المتعلقة بالشركات، وخاصة أن ملكية الإنترنت لم تقع تحت سيطرة شركة واحدة، فذلك لم يحل دون الاتصال العقلانى الذى قطع شوطًا من خلال البريد الإلكترونى والمناقشات وكلها تحدث خارج نطاق الشركات، باختصار فإن الإنترنت قد فتح الباب أمام طرح عدد من الموضوعات والقضايا بحرية على الصعيد المحلى والوطنى والدولى [٣٥].

أما الوجهة التشاؤمية حول تأثير كولونية الشركات على الإنترنت فترى أن الاتصال عبر الإنترنت غير كامل الحرية، فهناك مجموعة من الممارسات الرأسمالية التى تؤثر بشكل كبير على المستهلكين، وهناك أيضًا تهميش للاتصال النقدى الضعيف لصالح الثقافة الديمقراطية الأقوى، وترى هذه الوجهة أن الأوان قد حان لتدخل الحكومات فى وضع تشريعات لضمان استمرار فضاء الإنترنت وضمان تحقق

اتصال غير متحيز، خاصة وأن هناك هيمنة من الشركات على الإنترنت تهدد الاتصال الديمقراطى [٣٦].

أما عن وجهة نظر دالبرج فيرى أن هذا الجدال مشروع ويبقى السؤال هل تؤثر هذه الهيمنة على الاتصال النقدى؟ ويشير إلى أن إجاباته على هذا السؤال سوف تنبثق من ملاحظاته الشخصية ومن الإحصاءات التى أتت بها الدراسات السابقة، فيرى أن هناك ملايين الصفحات على الويب وملايين الرسائل وتزخم الشبكة بالبريد الإلكترونى، فى هذا الإطار رأت بعض الشركات أن الإنترنت يوفر ذبونًا قوىًا لذلك بدأت تخطط لميزانيات تسويقية كبيرة ورأسمال كبير لتطوير وشراء محركات بحث ومزود خدمات الإنترنت وتطبيقات مواقع الويب، وفى سبيل ذلك تحاول الشركات تزويد الخدمة وتجويدها بحيث تضمن تدفق المستخدمين إياها للدخول إلى الصفحة الرئيسية، ولقد وجدت من خلال الإحصاءات أن ما يقل عن النصف يغير الصفحة الرئيسية للشركات التى تقدم الخدمة، لذلك نجد أن الصفحات الرئيسية للشركات المزودة للخدمة تحاول أن تغرى المستخدمين من خلال تقديم الأخبار الواسعة والترفيه والتسويق وقنوات الدردشة والبريد الإلكترونى، ومنتديات النقاش واللعب الجماعى، والغرض من ذلك أن يبقى المستهلكون ضمن دائرة نفوذهم، ويرى أن الشركات من الممكن أن تؤثر على الأفراد من خلال محركات البحث وذلك فى الأخبار التى تقدمها وضرب بذلك مثالاً لمحركى البحث جوجل وياهو وأثنى عليهما فى نشرهما للأخبار بدون تحيز، وفى نهاية هذه الفكرة يعلن أن تأثير الشركات يكون فى لفت الانتباه إلى بعض الأخبار والقضايا، فالإنترنت بشكل عام يسهم فى توسيع ثقافة الديمقراطية وله دور نقدى فى عملية الاتصال الفعال [٣٧].

اتضح من خلال هذا المحور أن الديمقراطية الرقمية بأنماطها تمثل مدخلاً محفزًا للاتصال العقلانى وأن الشركات تمثل تهديدًا للاتصال العقلانى عبر المجال العام الافتراضى.

رابعاً:الاتصال العقلانى عبرالإنترنت والبحث عن إطارنظرى مكمل للمجال العام

لا شك أن المرجعية الأساسية التى بنى عليها دالبرج تصوره النظرى ومشروعه العلمى بالأساس هى أفكار هابرماس وخصوصًا فيما يتعلق بمسألة عقلانية الاتصال، إلا أن هذا لم يمنع من تقييم دالبرج لأفكار هابرماس وإعادة إنتاجها من جديد على نحو افتراضى، فتراه يذهب فى العديد من المقالات إلى الحديث عن المجال العام وتحولاته عبر فضاءات الإنترنت بشكل مثالى وتراه تارة أخرى يتخذ موقفًا نقديًا من أفكار هابرماس، وفى هذا السياق يطرح هذا العنصر تقييم دالبرج لفكرة الاتصال العقلانى عبر المجال العام لدى هابرماس ولكن من منظور افتراضى، كما يذهب هذا العنصر أيضًا إلى تقييم الدراسات التى طبقت أفكار هابرماس فى المجال العام والاتصال العقلانى فى المجتمع الافتراضى، ثم الإطار النظرى المكمل للمجال العام فى تفسير الاتصال العقلانى والذى ظهر من خلال المشروع العلمى لدالبرج .

١- تقييم دالبرج للاتصال العقلاني الهابرماسى: لم تسطع مقالات دالبرج دون الحديث عن المجال العام أو الفعل العقلانى عند هابرماس، وإذا سطعت دونما هذه الأفكار تكاد تراها فى غروب معظم المقالات فهى فكرة محورية فى مشروعه العلمى، فتراه يتحدث عن الفعل العقلانى عند هابرماس قائلا" إن المجال العام فضاء يتشكل من خلاله الاتصال العقلانى النقدى، ونظرية المجال العام تمثل نوعًا من تشكيل الرأى العقلانى، وهذا العمل مفيد حيث يقدم رؤية نظرية للواقع بشكل منظم".[٣٨]

يرى دالبرج أن مفهوم المجال العام عند هابرماس فى تأصيله التاريخى تركز على واقع المجال العام البرجوازى، وأن قيم ومعايير المفهوم ارتبطت بالأساس بهذا النموذج، وأن تركيز هابرماس كان على إعادة البناء الواقعى للاتصال الذى يحتوى على العمل الصريح، وعلى الرغم من أن هناك بعض الصلاحيات تتكون بشكل ضمنى فى الاتصال [٣٩].

ويرى دالبرج أنه على الرغم من أن مجال هابرماس يتحقق فى العالم الافتراضى ويصلح كمرجعية نظرية يمكن تطبيقها والاعتماد عليه بشكل أساسى فإن هناك بعض الصعوبات والتحديات التى يواجهها الاتصال العقلانى فى المجتمع الافتراضى، منها أربعة تحديات أساسية، أولها الحكم الذاتى للإنترنت: ولقد طرحنا على نحو سابق أن هناك تحديًا من خلال سيطرة الشركات على الإنترنت، مما يهدد فكرة الاتصال العقلانى النقدى عبر الإنترنت، وهذا ما اتضح من خلال نظرته وتخوفاته التى جرت فى هذا السبيل، أما التحدى الثانى فيتمثل فى التباينات الاجتماعية: فمجتمع الإنترنت لا يضم أفرادًا ينتمون إلى هويات واحدة أو قوميات واحدة أو حتى خلفيات إيديولوجية واحدة، ومما لا شك فيه أن هذه التباينات من الممكن أن تهدد فاعلية الاتصال العقلانى عبر الإنترنت، ولقد ساق دالبرج تخوفاته فى هذا التحدى من منطلق مبررين: الأول يتعلق بالتباينات الكيفية فى طبيعة الجمهور والثانى فى التباينات الكمية حسب طبيعة المواقع، فالاتصال العقلانى يتأثر بطبيعة التباينات الكمية والكيفية. أما التحدى الثالث فيتمثل فى سرعة التواصل أو ما أطلق عليه اسم الدردشة المتزامنة: حيث يرى أن فضاء الإنترنت يسمح للأفراد بتحقيق تفاعلات على نحو واسع – كما تمت الإشارة فى طبيعة التباينات– وهذه التفاعلات يتسم معظمها بالسرعة فى الأحاديث ولا شك أن مثل هذه السرعة قد تؤثر على طبيعة العقلانية الاتصالية فى هذه التفاعلات، كما يشير فى هذا الإطار إلى فكرة الدردشة المتزامنة، ذلك النمط من الدردشة الذى يحدث مع عدة أفراد فى نفس الوقت، ويذهب فى هذا السياق إلى أن هذا التزامن من شأنه أن يؤثر على الفعل العقلانى فى التواصل الذى يتم على ساحة هذا النمط من التفاعلات. ويتمثل التحدى الرابع فى التحيزات: حيث يذهب إلى أن هناك تحديًا يقع على الأحاديث العقلانية النقدية خلال المنتديات تحديدًا، حيث يرى أن إدارة المنتديات والقائمين عليها يسهمون بشكل أساسى فى عملية إدارة موضوعات النقاش، أضف إلى ذلك أن معظم

المنتديات التى تزخم بها شبكة الإنترنت تضع شروطًا لعضوية المنتديات وتضع شروطًا أيضًا فى عملية التبادل، الأمر الذى قد يشكل تهديدًا للاتصال العقلانى عبر الإنترنت (٤٠). وفى هذا السياق يذهب أيضا أثناء حديثة عن تقييم خطاب المجال العام عبر الإنترنت إلى أن هناك صعوبات تتمثل فى طبيعة المنتديات من منطلق أن بعض المنتديات قد تخفق فى إنجاز مستوى معقول ومحترم من التفاعل بما يؤثر بدوره على عملية الاتصال العقلانى (٤١).

لم يقف المشروع العلمى لدالبرج على فكرة طرح التحديات التى تواجه الاتصال العقلانى عبر الإنترنت ولكنه ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث حاول أن يقدم رؤية فاعلة قد تسهم فى تحقيق الاتصال العقلانى، ولا شك أن هذه الرؤية تعد رؤية مكملة للمعايير الأساسية التى تم طرحها فى المحور الثانى، حيث قام بإجراء دراسة على موقع ديمقراطية مينيسوتا الإلكترونية Minnesota E. Democracy وطور من خلال هذه الدراسة أربعة من المتطلبات التى يمكن الاستناد عليها فى تحقيق عقلانية الفعل الاتصالى تمثل أولها فى تحقيق أهداف واضحة: يقصد بهذه الأهداف أن يكون هناك تبادل تداولى من خلال المنتديات تحديدًا، بحيث لا تتحرك هذه التداولات بشكل عشوائى ولكن تتحرك من خلال مرجعيات محددة متفق عليها بين أفراد المنتدى، بمعنى الاتفاق على نمط حديث هادف يفضى بشكل أساسى إلى تحقيق الاتصال العقلانى. ويتمثل ثانيها فى فكرة الالتزام: حيث يرى أن الالتزام بقواعد المنتديات– وخصوصًا المنتديات الجادة وليس أى منتدى– وفاعلية القائمين على المنتدى الذين يراقبون بجدية كل المخالفات ويقومون بإلقاء تحذيرات مستمرة أولا بأول لكل الانتهاكات التى تخرج على الطابع العقلانى للحوار أو التى تتعدى الأهداف الأساسية للمنتدى. وثالثها يتمثل فى المعايير: حيث أشار إلى أن الممارسة التى تتم عبر الإنترنت من المفترض أن تطور تعليمات بشكل أساسى يمكن أن تسهم فى تحقيق العقلانية فى الاتصال، وتراه فى هذه الفكرة مثاليًا يذهب إلى ضرورة الاتفاق على

إطار معيارى تتم فى إطاره تفاعلات الإنترنت. ويتمثل رابعها فى المسئولية: ويلقى هنا بفكرة المسئولية على المتفاعلين أنفسهم، فكما أشار أيضًا إلى ضرورة أن تتحمل المنتديات مسئولية التفاعل والمراقبة للحفاظ على عقلانية الاتصال يشير إلى أن هناك دورًا يقع على كاهل الأفراد فى ضرورة تحملهم للمسئولية من أجل تحقيق أهداف المنتديات التى يشاركون فى تفاعلاتها [٤٢].

تؤكد جل الأفكار المطروحة على مدى التأثر بهابرماس، ومدى تحقق فرضيات هابرماس فى المجتمع الافتراضى، ولعل الإنجاز الأكبر لدالبرج في هذا الإطار يتمثل فى تطويره للإطار النظرى لهابرماس ليتناسب مع طبيعة الاتصال العقلانى فى المجتمع الافتراضى.

٢- الاتصال العقلانى: رؤية دالبرج النقدية حول البحوث التجريبية: أحد الإسهامات التى قدمها دالبرج هى رؤيته النقدية للدراسات التى أجريت على المجال العام وعلى الفعل العقلانى، وعلى الرغم من ذلك يرى أن البحوث لا تواكب أهمية البحث فى عملية الاتصال العقلانى عبر الإنترنت، حيث يذهب إلى أن البحوث التجريبية لم تكن على نطاق واسع لدراسة هذا الإطار، كما أن معظم الدراسات التى أجريت حول موضوعات المجال العام والاتصال العقلانى شابتها مجموعة من المشكلات، يطرح هذا الجزء لأبرز المشكلات التى وقعت فيها الدراسات التجريبية، مع الإشارة إلى أنه قام بتحليل مجموعة من الدراسات التى أجريت ما بين عامى (١٩٩٥: ٢٠٠٢)، وشمل هذا التحليل بعض الأطروحات الجامعية، وهنا تراه يستخلص ثلاث مشكلات أساسية عند تقييم هذه الدراسات [٤٣].

أ - مشكلة تحديد معايير المجال العام: يرى فى هذا الإطار أن تقييم مدى مساهمة الإنترنت فى تحقيق الفضاء الديمقراطى يتطلب فهمًا مفصلاً لمفهوم المجال العام، والحقيقة أن معظم الدراسات ركزت على الشكل المثالى والمعيارى للمجال العام، على الرغم من أن هابرماس نفسه قاوم بعد ذلك الأسس المعيارية التى

يقوم عليها المجال العام، كما يرى أن هناك بعض الدراسات التجريبية اهتمت بمسألة العقلانية فى التواصل دون أن تهتم بتطوير معايير لهذه العقلانية، وخصوصًا المعايير التى دعا لها هابرماس والمتمثلة فى الستة محددات التى ذكرت فى المحور الثانى من الدراسة (٤٤).

ب- مشكلة مؤشرات ومقاييس الدراسات أو ما أطلق عليه معايير التقويم: حيث يرى أن هناك مشكلات فى المعايير التى اعتمدت عليها معظم الدراسات بنوعيها الكمية والكيفية، ففيما يتعلق بالدراسات الكمية: قد اعتمدت على معايير تقييم خارج معايير الاتصال العقلانى والمجال العام، وهذا ما يفسر اختلاف النتائج بين الدراسات الكمية على الرغم من أن المنهجية واحدة ولكن المشكلة تكمن فى أدوات القياس، ورأى أنه يجب أن يتم تطوير معايير تتضمن مؤشرات المساواة الخطابية عبر الإنترنت، والفرص الاجتماعية المتاحة للمشاركة لكلٍ من الأفراد والجماعات، ونمط السلطة الذى يؤثر على عملية الاتصال. أما البحوث الكيفية: فيرى أنه ما كان ينبغى أن تذهب إلى قياس مناطق عامة مثل السؤال عن الوقت المنقضى على الإنترنت، والمناقشات، ويتم تجاهل معايير أكثر أهمية مثل الانعكاسية والصلاحية الأخلاقية على الرغم من أنها أمور يمكن معالجتها بسهولة عبر الدراسات، ويوجه النظر فى البحوث الكيفية إلى ضرورة الاهتمام بمسائل أساسية أكثر أهمية مثل تحليل الخطاب، وتحليل محتوى الرسائل، بحيث لا يتم الاكتفاء بالنقاط السطحية حول المشاركات، فهذه التحليلات يمكن أن تسهم فى بلورة النتائج حول الاتصال العقلانى الفاعل عبر الإنترنت (٤٥).

ج- مشكلة شرح النتائج: ذهب إلى أن هناك مشكلات تتعلق بتفسير النتائج على المستويين الكمى والكيفى، فمشكلة الدراسات الكمية أنها وقعت فى إشكالية تحديد العينة، وهنا يشير إلى نقطة جديرة بالاعتبار مؤداها أن الخروج بعينات

عشوائية عبر الإنترنت يعد أمرًا صعبًا، والمشكلة الأكبر كانت فى عملية تحليل النتائج، وهذه المشكلة لم تقتصر على الدراسات الكمية فقط ولكن وقعت فيها أيضًا الدراسات الكيفية، وهنا أشار إلى أن التفسير يجب أن يركز على العوامل المسببة للمجال العام والاتصال العقلانى سواء عوامل مرتبطة بالمواقع أو المجموعات التى تتم دراساتها أو العوامل المرتبطة بالسياق الاجتماعى الأوسع وهى عوامل جديرة أن تؤخذ فى الاعتبار حيث إن المجال العام الافتراضى لا ينفصل عن المجال العام الواقعى، وفى نهاية الأمر يركز مشكلة تلخيص النتائج فى أن نتائج الدراسات ركزت بشكل أساسى على عملية تقييم المجال العام ولم تركز على عملية تفسير المجال العام (٤٦).

يتبين من خلال السياق السابق أن المعضلات المنهجية تمثل أحد أبرز المشكلات التى تواجه البحث فى الإنترنت بشكل عام وقضايا المجال العام والاتصال العقلانى بشكل خاص، ويمكن هنا التأكيد بما ذهب إليه دالبرج إلى أن بحوث الإنترنت تحتاج إلى منظورات بحث جديدة وتحتاج إلى تقنيات منهجية جديدة بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بقوله تحتاج دراسات الإنترنت إلى تحليلات ما بعد منهجية Meta-Methodological تجمع هذه التحليلات فى طياتها بين ما هو اجتماعى وما هو تقنى، ولكن الصعوبة الأرجح التى تسيطر على الباحثين فى هذا المجال هى عملية التقيد بالمنهجيات التقليدية فى حين أن الأمر فى حاجة إلى تطوير منهجيات جديدة وتحليلات جديدة تعتمد على البعد الثقافى والتقنى والاجتماعى (٤٧).

٣- مقاربات الاتصال العقلانى المكملة للمجال العام: لم تكن نظرية هابرماس المرجعية الوحيدة ولكنها كانت الأساسية فترى دالبرج يذهب فى تحليله للفعل العقلانى عبر الإنترنت إلى ما هو أبعد من هابرماس، فيذهب إلى أطر نظرية متباينة أحيانًا مع فكر هابرماس، فتراه يغازل الماركسية ويستند إلى تنظير ما

بعد الماركسية، وتراه أحيانًا يغازل ما بعد البنيوية ويستخدمها فى تفسير الفعل العقلانى وستحاول الوجهة التالية أن تعرض لهذه الأطر التنظيرية فى علاقاتها بالفعل العقلانى عبر الإنترنت:

أ- ما بعد الماركسية والاتصال العقلانى عبر الإنترنت: أستند دالبرج إلى التنظير المرتبط بما بعد الماركسية Post Marxism theory فى تفسيره للفعل العقلانى عبر الإنترنت، حيث رأى أن تحليلات ما بعد الماركسية يمكن أن تسهم فى تقديم تفسير لواقع المحادثات، فيرى أن المحادثات التى تتم عبر الإنترنت بها مركز وبها أطراف، حيث نظر من خلال هذا المنظور إلى المحادثات على أنها نظام اجتماعى يتضمن بعض عمليات الهيمنة، وخصوصًا الهيمنة فى معناها الثقافى، حيث يسيطر النمط المهيمن ثقافيًا على المحادثات، وفى نفس الوقت هناك كتلة تكون صامتة أثناء المحادثات أطلق عليهم "المهمشون"، ولعل هذا التفاضل فى المحادثات بين السيطرة والتهميش يفضى إلى فكرة التدرج الاجتماعى عبر المحادثات التى تتم من خلال الإنترنت، وفى هذا الإطار يذهب إلى أن بعض الهويات على الشبكة يمكن أن تنجز مراكز اجتماعية مهيمنة بما يتيح فكرة التفاوت فى القوة عبر المجتمع الافتراضى، ولتفسير فكرة القوة الاستطرادية عبر الإنترنت يرى أنه يمكن قراءتها من خلال التحررية العقلانية، ويشير إلى أن هذا التحدى الاستطرادى ليس بالأساس تحديًا تجريبيًا وإنما يخضع لفكرة الوصف، ولعل هذه التفسيرات تضع المجال العام المعيارى فى مأزق التفسير عند تطبيقه فى المجتمع الافتراضى، ولكنه يرى أنه يجب النظر إلى مجتمع الإنترنت من منطلق أنه مجتمع يغلب عليه الدينامية، والتحدى القائم يتمثل فى فتح المجال العام فضاءات للأصوات المستثناه من الواقع [٤٨].

ويجادل دالبرج فى تحليلاته لما بعد الماركسية بسؤال مؤداه إلى أى مدى يمكن أن تسهم تفاعلات الإنترنت فى تطوير المحادثات المضادة؟ يذهب للإجابة على هذا السؤال مؤكدًا أن الإنترنت يسهم فى تشكيل نمط مضاد من الحديث ويشير فى هذا السياق إلى واقع المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية التى استغلت الفضاء الذى شكله الإنترنت فى فتح سبيل لها للاحتجاج والتعبير عن نفسها، ولكن يبقى هناك جزء مهيمن، ويرى أن هذا الجزء المهيمن يسيطر على النواحى الاقتصادية بشكل أساسى فالرأسمالية استطاعت أن تفرض نمطًا استهلاكيًا مهيمنًا عبر الإنترنت، ولكن إن نجحت عمليات الهيمنة فى النواحى الاقتصادية تراها لم تفلح فى النواحى السياسية فتفاعلات الإنترنت قد سمحت بتفاعلات على المستوى السياسى وسهلت من عملية الاشتراك السياسى، ويضرب على ذلك مثالاً بالمحادثات المضادة للهيمنة من خلال مواقع محادثات ضد العولمة ومواقع محادثات التغيرات المناخية. ولعل المناقشات المضادة للهيمنة تقوم بها جماعات غير حكومية والرهان هنا فى مواجهة الهيمنة يكون على المجموعات وليس على الأفراد، حيث إن الحرية التى يتمثلها الأفراد – على حد تعبير دالبرج – ديمقراطية فسيفساء، فالتحدى هنا يكون في طرح المبادرات التى تتحدى الهيمنة الإعلامية للشركات على الإنترنت [٤٩] .

ليس معنى طرح هذه المبادرات الجماعية التى تتصدى للهيمنة والتى تحاول أن تواجه عملية التهميش أنها لا تخضع للمواجهات، فهناك المجال العام المضاد عبر الإنترنت يحاول أن يفرض سيطرته على هؤلاء المهمشين، ويؤكد على هيمنته فترى أن هذه المبادرات تتعرض لهجوم الهاكرز عبر الإنترنت، ومنها المحاولات التى تعمل على إسقاط البريد الإلكترونى، ومنها حركات التشويه التى تتعرض لها هذه المواقع، ومنها أيضًا الرسائل التى تحاول أن تصرف الانتباه عن القضايا الأساسية، ولكن على الرغم من أن هذه الهجمات يغلب عليها عدم الشرعية فإنها لم تستطع أن

تؤثر على عملية الديمقراطية عبر الإنترنت. وتراه يذهب فى هذا السياق إلى الدمج بين تحليلات ما بعد الماركسية والمجال العام قائلا [٥٠]:

"إن الدور الضرورى للمجال العام يتمثل فى جذب الانتباه إلى الأصوات المهمشة وتمثيل المجموعات، وتشكيل وجهة مضادة للمحادثات المهيمنة".

ب- ما بعد البنيوية والاتصال العقلانى عبر الإنترنت: يذهب دالبرج إلى إمكانية استخدام تفسيرات ما بعد البنيوية Post Structuralism كمفهوم مساهم مع المجال العام فى تفسير الاتصال العقلانى الديمقراطى عبر الإنترنت، وهنا يؤكد أن تنظير ما بعد البنيوية يمكن أن يسهم فى تفسير الممارسات التداولية عبر الإنترنت مع الأخذ فى الاعتبار أن ما بعد البنيوية يمثل تحديًا أمام المجال العام الافتراضى، وهنا يرى أن الصعوبة التى تكمن فى تضمين أفكار ما بعد البنيوية تتمثل فى عدم تطابقها مع أفكار هابرماس بشكل أساسى ولكنه يرى أنه يمكن اللجوء إليها فى تفسير الأحاديث السياسية فقط، ويرى أن تفسيرات ما بعد البنيوية يمكن أن تسهم فى تطوير التنظير الخاص بالمجال العام [٥١].

وعلى الرغم من أن فكر ما بعد البنيوية لا يعير اهتمامًا كبيرًا للهيمنة أو علاقة المركز بالأطراف، حيث إن هذا الفكر يرى أن لا سلطة للمركز على الأطراف فهناك عمليات تفكيك مستمرة تحدث للمركز لصالح الأطراف بالشكل الذى تنهض فيه الأطراف وتتحرر من سلطة المركز. إلا أن دالبرج أخذ من البنيوية فكرة التفكيك [٥٢]، وأشار إلى أن المتأمل لواقع الإنترنت يدرك أن هناك كمًا هائلاً من التنوع فى وجهات النظر وكمًا هائلاً من التنوع فى الهويات المنتشرة عبر الشبكة، وذلك من منطلق أن المشاركين فى التفاعلات والمحادثات يعززون من مواقعهم الخاصة ويتجهون إلى التفاعلات من منطلق ذاتى استنادًا إلى عملية الانتقاء التى تخضع بالأساس إلى مرجعية الشخص، ويرى دالبرج أن المستخدمين للإنترنت يعودون إلى مواقعهم المفضلة عن طريق الويب وقوائم العناوين وقراءة المواقع التى تدعم شخصيتهم

ووجهات نظرهم، ويربطون مواقعهم إلى المواقع المماثلة، ويستخدمون المواقع التى تتناسب معهم. ولعل هذه الفردية جعلت فريقًا يجادل فى هذا التفكيك ويرى أنه يعتمد على طبيعة الموضوعات وطبيعة المجموعات، فهناك قضايا متنوعة عبر الإنترنت من الممكن أن تطور مجموعات مصالح مشتركة، يتشابهون فى الرأى، وترى هذه الوجهة أن ذلك من الممكن أن يسهم فى تكوين الجيوب التداولية، وهذه الجيوب التداولية لا تؤدى إلى التفكيك فقط ولكنها تؤدى إلى حدوث الاستقطاب الاجتماعى والسياسى والتطرف أحيانًا بما من شأنه أن يهدد المجال العام والاتصال العقلانى عبر الإنترنت، وليس معنى ذلك أن جميع المجموعات المتعارضة تتعرض للاستقطاب ولكن هذا الموضوع على حد تعبير دالبرج يظل عالقًا لحين إجراء بحوث تجريبية حوله (٥٣).

ويمكن فى هذا السياق طرح سؤال متى يحدث الاستقطاب وكيف يمكن التغلب عليه؟ الإجابة على الشق الأول من السؤال بسيطة حيث يحدث الاستقطاب بين الجماعات المختلفة فى الرأى ووجهات النظر والأهداف، أما الشق الثانى والمتعلق بطرق مواجهة هذا الاستقطاب فيتمثل فى الاتصال العقلانى مع الآخر المختلف فهذا من شِأنه أن يقوض عمليات الاستقطاب ويقود الأفراد والمجموعات بعيدًا عن التطرف من خلال الوصول إلى مساومات وسيطة تتفادى زعزعة الاستقرار الاجتماعى، وحول طرق مواجهة الاتصال العقلانى للاستقطاب الناتج عن التفكيك طرح دالبرج فى هذا أربعة عناصر على هيئة نماذج : يتمثل النموذج الأول فى افتراض أن المجال العام يخفق بقوة فى عملية التشاور العقلانى وإنتاج الإجماع، وهذا النموذج يرى أن هذا الاختلاف يعمل على عرقلة الحجج العقلانية، أما النموذج الثانى فيتمثل فى إمكانية تحقيق تشاور يؤدى إلى إجماع عقلانى، وهذا النموذج يفترض نظرية ساذجة حول العقلانية والشفافية، فهذا الأمر يرتبط بالديمقراطية والرشد أكثر من الاستطراد الشخصى لنماذج أصلها النظرية النقدية فى الديمقراطية التداولية، أما النموذج الثالث

يتعلق بصلاحية النموذج الديمقراطى الذى يرى أن الاختلاف يهدد الاستقرار الاجتماعى، والتغلب عليه يكون من خلال التشاور العقلانى، بينما يتمثل النموذج الرابع فى الإخفاق فى تحقيق الدور الإيجابى للديمقراطية والمجتمع الحر، وهذا النموذج يفترض أن المجموعات المتشابهة فى الرأى والمواقع المتطرفة والجيوب التداولية قد تكون مفيدة لتحقيق الديمقراطية، وعلى الرغم من طرح هذه النماذج الأربعة فإننا لا يمكن أن ننبذ المجال العام، فالمطلوب هو إعادة تجذير الحقيقة حول المجال العام الذى يحقق تمثيلاً جذريًا للديمقراطية التداولية على نحو متزايد [٥٤].

خاتمة

قدمت هذه الدراسة رؤية حول مقاربة الاتصال العقلانى فى فكر دالبرج، وعند تأمل المشروع العلمى لدالبرج برمته تستطيع أن تدرك مجموعة من المزايا على مستوى الكم وعلى مستوى الكيف، أما المستوى الكمى فنلحظ وجود غزارة فى الإنتاج العلمى، إذ تزخم معظم الدوريات العالمية المتخصصة فى ميدان الاجتماع والاتصال بكتاباته، فله –كما سبق الحديث– ثلاثون مقالاً، أما على مستوى الكيف فترى روعة العمق فى التخصص، حيث لم يخرج عن تخصصه الدقيق فى ميدان سوسيولوجيا الاتصال، كما نلحظ أنه على الرغم من انبهاره بهابرماس فإنه تمكن أيضًا من الوقوف على تحليلات نظرية أخرى قد يتعارض بعضها مع فكر هابرماس. والحقيقة أننا عندما نفحص أفكاره برؤية نقدية نلحظ ثلاث مشكلات: تتمثل المشكلة الأولى فى الاعتماد على النظرية أكثر من الواقع: فترى أن معظم الأعمال التى قام بها ينقصها التجريب، وذلك على الرغم من أن له مقالة أساسية فى مناهج البحث عبر الإنترنت، وله مقالة أخرى فى نقد الدراسات التى تبحث فى المجال العام والاتصال العقلانى عبر الإنترنت، إلا أننا لم نجده يختبر هذه الفرضيات النظرية التى يدعو إليها أو يحاول أن يقدم دراسات تجريبية تتفادى المشكلات التى وقعت فيها الدراسات التى قام بنقدها،

فى حين تتمثل المشكلة الثانية فى النظرة المعيارية المثالية: فعلى الرغم من أنه يرى أن هابرماس كان مثاليًا أثناء طرحه لفكرة المجال العام المعيارى، فنلحظ أن دالبرج كان مثاليًا فى معظم الأعمال التى قدمها، ولكن هذا بطبيعة الحال لم يكن فى كل أعماله ولكن معظمها، وربما تتأتى هذه المثالية من كون أسهامه النظرى أكثر من إسهامه التجريبى. فى حين تتمثل المشكلة الثالثة فى التكرار: فمن الممكن أن ترى أكثر من مقالة له تعرض نفس الفكرة وبنفس المعالجة. إلا أن ذلك لم يقلل من الإنجاز العلمى غير المسبوق الذى قام ولا يزال يقوم به، خاصة وأنه رغم هذا الإسهام الفياض فإنه لم يتجاوز مرحلة عمرية شابة.

ويبقى فى نهاية المطاف نقطة أساسية تتعلق بالغرض من هذه المقال، والذى يتمثل فى فتح رواق أمام الباحثين نحو تفسيرات نظرية لفهم المجتمع الافتراضى، ولعل جوهر الحكمة يدفع الباحث إلى أن يدوى طنين فى أذن الباحثين المشغولين بدراسة المجتمع الافتراضى فى اختبار هذا الطرح النظرى عبر دراسات تجريبية للتأكيد عليها كلها أو بعضها أو دحضها بالكامل، فثمرة العلوم العمل بالمعلوم.

الهوامش

١- Jurgen Habermas, The structural transformation of the public sphere , An inquiry into a category of bourgeois society , The mtt press, Cambridge , library of congress cataloging publication data, third printing , 1992, p 27.

٢- Nick Couldry , Tanja Dreher , Globalization and the public sphere, Exploring the space of community media In Sydney, Global media and communication, vol , 3 (1) , 2007, p 80-84.

٣- Jurgen Habermas, op , cit , pp. 26-27.

٤- Ibid, p 36.

٥- Galina V. Sinekopova, Building the Public Sphere: Bases and Biases , Journal of Communication, 56 (2006) 505–522.

٦- خالد كاظم، مفهوم المجال العام، الأبعاد النظرية والتطبيقات، مجلة إضافات، العدد الخامس عشر، صيف ٢٠١١، ص ١٤٤.

٧- Marijana Grbeša, Why if at all is the Public Sphere a Useful Concept?, Politička misao, Vol. XL, (2003), No. 5, 2004 , pp. 110–121.

٨- أرماندو سالفاتورى، المجال العام الحداثة الليبرالية والكاثولكية والإسلام، ترجمة أحمد زايد، المشروع القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٣١.

٩- Simon Susen, Critical Notes on Habermas's Theory of the Public Sphere, Sociological Analysis Volume 5, Number 1, Spring 2011pp 51:53

١٠- Lincoln Dahlberg, Computer-Mediated Communication and The Public Sphere: A Critical Analysis, Journal of Computer-Mediated Communication Vol 7, Issue 1 ,October 2001, pp:2:40.

١١- Ibid, p.3.

١٢- Lincoln Dahlberg , Net- Public sphere research Byond the "First phasa" , the public , vol 11, no 1, 2004, p 27:44

١٣- Lincoln Dahlberg, Computer-Mediated Communication and The Public Sphere: A Critical Analysis , op , cit , p:2:4

١٤- Jurgen Habermas, op , cit, p.28.

١٥- Lincoln Dahlberg, Computer-Mediated Communication and The Public Sphere: A Critical Analysis , op , cit , pp2:40.

١٦- Ibid, pp. 2:40.

١٧- Ibid, pp. 2:40.

١٨- Jurgen Habermas, (and others), The public sphere: An Encyclopedia Article (1964), New German Critique, No. 3. (Autumn,1974), pp.49-55.

١٩- Lincoln Dahlberg, Computer-Mediated Communication and The Public Sphere: A Critical Analysis , op , cit , pp2:40.

٢٠- Ibid, pp. 2:40.

٢١- Lincoln Dahlberg, The Habermasian Public Sphere: A Specification of the Idealized Conditions of Democratic Communication, Studies in Social and Political Thought, without year press http://www.sussex.ac.uk/cspt/documents/10-1a.pdf

٢٢- Lincoln Dahlberg, Computer-Mediated Communication and The Public Sphere: A Critical Analysis , op , cit , pp. 2:40.

٢٣- Ibid, pp. 2:40.

٢٤- Lincoln Dahlberg, Re-constructing digital democracy: An outline of four positions new media & society , vol. 13, no 6, 2011, pp. 855–872.

٢٥- Taso G Lagos (and others), "Parallel poleis": Towards a theoretical frame work of the modern public sphere, civic engagement and the structural advantages of the internet to foster and maintain parallel socio-political institutions, New Media Society , Vol. 16 , N0 3, 2011, pp. 398–414.

٢٦- Lincoln Dahlberg, Re-constructing digital democracy: An outline of four positions op , cit , p 855–872.

٢٧- Lincoln Dahlberg, The internet and democratic discourse Exploring the prospects of online deliberative forums extending the public sphere, Information, Communication & Society , Vol. 4 , No. 4 , 2001 , pp. 615–633.

٢٨- Lincoln Dahlberg, Computer-Mediated Communication and The Public Sphere: A Critical Analysis , op , cit , pp. 2:40.

٢٩- Lincoln Dahlberg, The Habermasian Public Sphere: A Specification of the Idealized Conditions of Democratic Communication, Studies in Social and Political Thought, without year press, op. cit. pp. 11-12.

٣٠- Lincoln Dahlberg, Re-constructing digital democracy: An outline of four position, op , cit , pp. 855–872.

٣١- Lincoln Dahlberg, The internet and democratic discourse Exploring the prospects of online deliberative forums extending the public sphere, op cit, pp. 615–633.

٣٢- Lincoln Dahlberg, Re-constructing digital democracy: An outline of four position, op , cit , pp. 855–872.

٣٣- Lincoln Dahlberg, Rethinking the fragmentation of the cyber public: from consensus to contestation, new media & society, vol.19, no.5, 2007, pp: 827–847.

٣٤- Lincoln Dahlberg, The Corporate Colonization of online Attention and the marginalization of Critical Communication?, Journal of Communication Inquiry, vol.29, no.2, April 2005, pp.160-180.

٣٥- Ibid, pp 160-180.

٣٦- Ibid, pp 160-180.

٣٧- Ibid, pp 160-180.

٣٨- Lincoln Dahlberg, The Habermasian Public Sphere: A Specification of the Idealized Conditions of Democratic Communication, Studies in Social and Political Thought, without year press, op , cit , pp. 11:20.

٣٩- Lincoln Dahlberg, Net – Public sphere research : Beyond the first phase , The public Vol. 11, No 1 , 2004, pp. 27: 44.

٤٠- Lincoln Dahlberg, Computer-Mediated Communication and The Public Sphere: A Critical Analysis , op , cit , pp. 2:40.

٤١- Lincoln Dahlberg, The internet and democratic discourse Exploring the prospects of online deliberative forums extending the public sphere, op cit, pp. 615–633.

٤٢- Ibid, pp 615–633.

٤٣- Lincoln Dahlberg, Net – Public sphere research : Beyond the first phase , The public, op , cit, pp. 27:44.

٤٤- Ibid, pp. 27:44.

٤٥- Ibid, pp. 27:44.

٤٦- Ibid, pp 27:44.

٤٧- Lincoln Dahlberg, Internet Research Tracings: Towards Non-Reductionist Methodology , Journal of computer – Mediated communication , Vol 9, Issue 3 , 2004.

٤٨- Lincoln Dahlberg, Rethinking the fragmentation of the cyber public: from consensus to contestation, op , cit , pp:827–847.

٤٩- Ibid, pp 827:847.

٥٠- Ibid, pp 827:847.

٥١- Lincoln Dahlberg, The Habermasian Public Sphere and Exclusion: An Engagement with Poststructuralist-Influenced Critics , Communication Theory ISSN, International Communication Association,2013 , p 1:16.

٥٢- تم في ذلك الرجوع إلي خلدون النبواني: البنيوية وما بعد البنيوية: الاستمرارية والانقطاع، فبراير ٢٠١٠ متاح في:

www.alawan.org.article69.html

٥٣- Lincoln Dahlberg, Rethinking the fragmentation of the cyber public: from consensus to contestation, op , Cit , pp:827–847

٥٤- Ibid., pp 827:847.

Abstract

INTELLECTUAL COMMUNICATION VIA INTERNET:
A THEORETICAL APPROACH ACCORDING TO LINCOLN DOLBERG

Walid Rashad

This article discusses a theoretical approach about the concept of intellectual communication according to Lincoln Dalberg through four themes. The first discusses the general field as intellectual communication is considered the most important value variable in the general field. The Second shows its standard determinants in the real and virtual community represented in six determinants taken from habermas who development them in the virtual community then tried to test them theoretically. The third discusses the digital democracy as it is an introduction to understand the intellectual communication and to assure its three patterns: digital, deliberate and anti democracy. The fourth presents the theoretical framework of the general field in order to understand the intellectual communication which also tackles Dalberg's critical new about habermas and the studies that discuss it. It also presents some explanations of post Marxism and post structuralism. The articale ndes with a critical view of delberg's project about intellectual communication of the hypothesis of a theory that can be examined in experimental studies in the virtual community- general field- digital democracy- post Marxism- post structuralism.